

## حقائق ومغالطات حول تاريخ المسيحية المشرقية الوجود والدور

### حياة الحريري\*

منذ بدء ما يسمى «الربيع العربي»، تفاعلت إشكالية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة قضية المسيحيين وهجرتهم. ومن قضية الوجود، انطلق المدافعون، من المسيحيين وغير المسيحيين إلى الدفاع عما سمي بالتحوّل في الخطاب العقائدي المسيحي من الارتباط بالمشاريع الخارجية إلى الوطنية والقومية العربية. يعرض هذا المقال عدداً من المغالطات في ما يخصّ المفهوم الخاطئ المنسوب إلى المسيحيين وأصولهم ودورهم في المنطقة والآثار التي ترتبت عليه.

لا بدّ من التوقف تاريخياً عند الدور الأساسي الذي لعبه المسيحيون في النهضة العربية، وفي بناء الحضارة العربية الإسلامية. فالمسيحيين في ذلك الوقت، أي مع ظهور الإسلام، تعمّقوا في الديانة الإسلامية وتعاليمها لجهة الانتماء العربي، وانصهروا في مجتمعاتها مع الحفاظ على انتمائهم الديني. ولم يكن هذا الوجود شكلياً، بل شكّل المسيحيون مدمك الحضارة العربية الإسلامية عبر الدور الذي لعبوه في حركات الترجمة والتي ساعدت المسلمين على نشر حضارتهم وثقافتهم، وفي تبوؤ عدد منهم المناصب الرسمية على مرّ التاريخ في عصر الخلافة الإسلامية.

واستكمل المسيحيون دورهم الريادي في بناء وتطوير المجتمعات العربية وتعزيز ثقافة الانتماء العربي في مجتمعاتهم على الرغم من الاضطهاد الذي عانوه في عدد من المحطات التاريخية حتى القرن التاسع عشر. إذ منذ بدايات هذا القرن، كانوا أوّل من أنشأ النوادي والجمعيات الثقافية التي شددت على ضرورة التمسك بالتراث وبالهوية العربية ومحاربة أي هيمنة غربية على المجتمعات



### كانت «الشرارة الأولى» لهجرة المسيحيين مع بداية المشروع الصهيوني



العربية، والمساهمة في تطوّر هذه المجتمعات دون التعرّض للقضايا الدينية. وهنا لا بدّ من التذكير أن أبرز إنجازات المسيحيين في المشرق العربي وصولاً إلى مصر كان إدخالهم الصحافة على المجتمعات العربية، والتي لعبوا من خلالها دوراً بارزاً في الحفاظ على اللغة

العربية والتمسك بها، وفي نشر الوعي القومي بين جميع مكونات المجتمع العربي عبر الدفاع عن القضايا العربية الوطنية، لا سيما محاربة الاحتلال الأجنبي بدءاً من السلطنة العثمانية وصولاً إلى الانتدابين الفرنسي والإنكليزي، فمحاربة إسرائيل. (ومن أبرز الشخصيات التي لعبت دوراً في النهضة الفكرية الأدبية إبراهيم اليازجي، أحمد فارس شدياق، ناصيف اليازجي وغيرهم).

وترامتت هذه النهضة الفكرية العربية التي أسسها المسيحيون في المشرق ونشروها في المجتمعات العربية كافة مع الدور السياسي البارز الذي لعبوه في بناء الفكر القومي. فمُنذ عهد السلطنة العثمانية، لم يتقوّع المسيحيون على ديانتهم ومذاهبهم، بل كانوا نواة الفكر القومي في المنطقة في مواجهة البطش والظلم الذي تعرّضوا له على أيدي الأتراك. وعلى الرغم من انفتاحهم على الغرب على مرّ العصور في مختلف المجالات العلمية والفكرية، إلا أن هذا الأمر لم يمنع وقوفهم في وجه المطامع الغربية (أي الفرنسية والبريطانية آنذاك) في بلادهم على الرغم من انجرار بعض الأطراف أو المجموعات المسيحية مع المشروع الغربي. وقد تجلّى هذا الفكر القومي في بداياته عبر الدعوة إلى العلمانية، إذ كانوا (أي المسيحيين) أوّل من بلور مبدأ العلمانية في تطويرهم للفكر القومي العربي، وذلك من أجل إبعاد الطابع الديني أو الهيمنة الدينية التي قد تؤدي إلى غرق المجتمعات المشرقية في الصراعات الطائفية والمذهبية، عن الانتماء العربي الذي بدأ بالظهور آنذاك، وكان أهم ركائز محاربة المحتلّ أياً تكن هويته من أجل حماية استقلال الأرض وتاريخها.

ولا يغفل عن القارئ والمتابع أن من بديهيات سياسة الدول الاستعمارية اعتمادها التقسيم مبدأ من أجل السيطرة على المناطق التي تريد استعمارها أو احتلالها أو استغلالها. من هنا، كان على هذه القوى أن تعتمد إلى خلق مفاهيم تؤدي إلى إحداث خلل بنيوي في الوحدة والتعاون المسيحي الإسلامي الذي تجلّى على أكثر من صعيد، وإلى تغليب التمايز والتفرقة بين مختلف الطوائف العربية. فكان أن عمدوا إلى ابتداء تسمية «أقليّة» على المسيحيين (مع عدم التقليل أو إنكار مشكلة انخفاض عدد المسحيين في المنطقة). ولم تنحصر آثار هذه التسمية على العامل العددي فحسب، بل إن التصويب عليها أدى إلى ضرب العمق العربي الطبيعي الذي انبثقت عنه الطائفة المسيحية منذ التكوين (بدءاً من ظهور الديانة

من هنا، فإن الأصوات المسيحية الوطنية التي نسمعها اليوم في كلّ من فلسطين ومصر والعراق وسوريا ولبنان، لا يجب أن ينظر إليها على أنها تبدل أو تطوّر في الموقف المسيحي، بل هي تصبّ في قلب امتدادهم وانتماؤهم العربي منذ وجود الدين المسيحي، والتصويب على هذا التمايز ليس إلا استكمالاً للمخطط المجموعات والأفراد والأحزاب المسيحية التي ارتهنت لصالح المصالح الأجنبية وضربت عمق الدين والانتماء المسيحي العربي على مرّ التاريخ في دول المشرق، فهي حالات شاذة تشبه تلك التي نشهدها على الساحة الإسلامية في منطقتنا، حيث يتمّ استخدام وضرب روحية الدين الإسلامي خدمة للمشاريع التقسيمية الأجنبية.

يدقّ المسيحيون اليوم في الشرق ناقوس الخطر على وجودهم، وما المؤتمّر المسيحي الأخير الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت إلا دليلاً على الخطر الحقيقي الذي يشعر به هؤلاء على وجودهم والخطر المسيحي هو خطر يهدد المجتمعات العربية كافة، المسيحية والإسلامية. لذا، فإن المسؤولية لا تقع على المسيحيين وحدهم في حماية وجودهم، بل أيضاً على المسلمين في الدفاع عنهم، لأنهم أبناء هذه الأرض العربية، وحاملو قضاياها الوطنية وفكرها القومي منذ القدم. ولأن المسيحية والإسلام كيان واحد لا يتجزأ في روحيته وهويته، فإن أيّ ضرر يصيب أحد أعمدة هذا الكيان سيؤدّي حتماً إلى تفككه وانتهياره فيما بعد، وبالتالي انهيار قومية الدول العربية وهويتها وزوال تاريخها.

\* أستاذة جامعية



منذ بدء «الربيع العربي» تفاعلت إشكالية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط (أ ف ب)

والأسواق التجارية بعيداً عن القطاعات الإنتاجية، والتحرير المالي، التراجع عن دعم القطاع العام، تخلي الحكومة عن دورها في قيادة الاقتصاد التنموي... ساهم في تباطؤ الاقتصاد الإنتاجي أمام الاقتصاد الريعي، وتغيير تركيبة وملامح القوى والتوازنات الاجتماعية.

ومن المعلوم بأن القطاع الخاص غير قادر ولا يعمل في الأصل في مشاريع تنموية طويلة الأجل التي تحتاج إلى رساميل كبيرة وأرباحها ليست أنية وسريعة، فهو يعتمد على مشاريع تحمل الريح السريع وحركة دوران مالي سريع. ومن المفيد التنويه بأن استمرار العجز في ميزان المدفوعات يجبر الحكومة على تبني إجراءات انكماشية: تقليص إنفاق الحكومة، اعتماد معدلات فائدة مرتفعة، اللجوء إلى مختلف الإجراءات التي تشدد من صعوبة حصول أرباب العمل والمستهلكين على الإعتمادات المصرفية، والنتيجة المباشرة لتلك الإجراءات انخفاض حجم الاستثمار سواء في القطاع الخاص أو في قطاع الدولة، تباطؤ نمو الإنتاج.

إن التبعية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، أدى في سياق تلبية مصالح أصحاب الرساميل إلى مزيد من الكوارث الاجتماعية. ومن المرجح بأن الأيام المقبلة سوف تحمل مزيداً من الفواجع الإنسانية إذا لم يتمّ لحظ حقوق المواطن السوري وقضايا التنمية. وهذا يستوجب التوقف عن تحرير الاقتصاد والأسواق والأسعار والتحرير المالي وضبط حرية الاستثمار وفق شروط ومقتضيات التنمية الوطنية التي تحقق الأمن الغذائي للمواطن، وإطلاق حرية العمل السياسي، والنشاط النقابي المستقل، وإعادة الاعتبار لقطاع الدولة الإنتاجي بكونه الرائد الحقيقي في النهوض التنموي. وكذلك إعادة النظر بمجمل المقررات التي تتعلق بالدور الاجتماعي للدولة، وكذلك أسعار المحروقات، كونها تنعكس على الصناعة والزراعة والأسعار بشكل عام.

\* باحث وكاتب سوري

المذكور، فإن واشنطن في الوقت الذي تعمل رسمياً وعلنياً على عقد مؤتمر «جنيف 2»، وتشارك في التحضير له، فإن دبلوماسيتها السرية تعمل على إفشاله، متطلبة وراء ستار من صنعهام مثل عدم وحدة المعارضة، أو عدم

جهوزية بعض الدول الإقليمية للمشاركة فيه. إن التطورات الأخيرة التي حصلت سواء لجهة نزع وتدمير الترسانة الكيميائية السورية، أو لجهة الانفراج الحاصل مع إيران، في ما يخصّ ملفها النووي، وربما غير النووي، هي ثمرة من ثمار الدبلوماسية الأميركية غير المعلنة، والتي كانت مختلفة عما كانت تقوله دبلوماسيتها العلنية. وأن جديدة أميركا في دعم الحل السياسي للآزمة السورية سوف تتوقف إلى حد كبير على ما تنجزه هذه الدبلوماسية، لجهة نزع بقية أسلحة النظام الإستراتيجية، وضمن حل مع إسرائيل يكون في صالح هذه الأخيرة، وتغيير السلوك السياسي الإيراني بما ينسجم مع المصالح الأميركية. على هامش هذا المسار الاستراتيجي، يمكن أن توافق أميركا على دعم بعض المخرجات الثانوية بالنسبة لها مثل إيقاف العنف في سوريا، والتحول نحو نظام ديمقراطي. وإذا توافق على هذه المخرجات الثانوية تكون قد ضمنت لسنوات عديدة عدم التعرض لمصالحها، ومصالح إسرائيل في المنطقة من الجهة السورية، على الأقل، نتيجة الضرر الكبير الذي ساهمت، وحلفاؤها وتوابعها من السوريين وغير السوريين، بإلحاقه بالكيان السياسي السوري، وبالانسحاب الاجتماعي فيه، والذي سوف يجعل من اتفاق الفواعل السياسية السورية على مشروع وطني جامع لإزالته، وإعادة بناء سوريا دولة قوية مستقرة وفاعلة في المنطقة أمراً صعباً، ربما لعقود من السنين.

\* رئيس مكتب الإعلام

في «هيئة التنسيق الوطنية» السورية